مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر
"دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2012"

د. أبوبكر بوسالم / المركز الجامعي ميلة

أ. فطيمة الزهرة عيسات / جامعة البويرة

أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر

"دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2012"

د. أبوبكر بوسالم / المركز الجامعي ميلة أ. فطيمة الزهرة عيسات / جامعة البويرة

الملخص:

يعد الجهاز المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد معاصر من خلال اضطلاعه بعدة وظائف مصرفية حديثة، حيث يشارك -الجهاز المصرفي- بفعالية كبيرة في توفير السيولة والتحكم في مسار وإمداد هذه السيولة لعدة أطراف مختلفة في الاقتصاد وصولا إلى الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)"، وقد تحددت الدراسة بمتغير مستقل تمثل في (الوظائف المصرفية الوسيطة) ومختلف أبعاده المتمثلة في العرض النقدي، حشد المدخرات، تخصيص الموارد ومتغير تابع تمثل في (النمو الاقتصادي) ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة من (1990-2012)، وسيتم استخدام برنامج (EVIEWS) اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية وغيرها من الأساليب القياسية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، العرض النقدي، حشد المدخرات، تخصيص الموارد، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Banking system is the beating heart of any modern economy by performing a set of modern banking functions, where he participates - the banking system - with high efficiency in liquidity provision and the path- provision control of liquidity to several different parties in economy , in order to increasing the levels of economic growth.

On this basis, this paper sought to determine The impact of intermediary banking functions on economic growth in Algeria for the period (1990-2012), "the study has identified by an independent variable (intermediary banking functions) and its different dimensions: the money supply, savings mobilization , resource allocation, and a dependent variable (economic growth), to achieve the study objectives will be based on time series variables for the period study (1990-2012) and will be used for the program (EVIEWS) by the method of ordinary least squares and other econometric methods.

Key words: Banking System, Money Supply, Savings Mobilization, Resource Allocation, Economic Growth

مقدمـــة:

يمثل الجهاز المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد معاصر بفعل الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاديات المعاصرة، لهذا أحاطت النظم الاقتصادية المعاصرة هذا القطاع برعاية خاصة تمثلت في التشريعات والسياسات الحكومية التي تهدف لحمايته وتقويته ودعمه، هذه الأهمية يستمدها الجهاز المصرفي من خلال قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز مما مكن الجهاز المصرفي من مشاركته في خلق وتوفير السيولة والتحكم في مسار وإمداد هذه السيولة للأطراف الاقتصادية المختلفة.

غير أن هذا الدور الإيجابي لخدمات الوساطة المالية يرتبط إلى حد كبير بكفاءة النظام المصرفي وقدرته على الاندماج مع الوحدات الاقتصادية الحقيقية، فالاقتصاد الجزائري وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي يشهدها في الآونة الأخيرة، بسبب التغير الكبير في حجم الطلب على النفط والنمو في أسعاره وإنتاجه في السنوات الأخيرة وما تلاه من تحسن كبير في مظاهر ومؤشرات النشاط الاقتصادي المختلفة، مازال يواجه اختلالا في هيكل الناتج الاقتصادي لصالح الأنشطة الاستخراجية على حساب القطاعات الإنتاجية التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، هذه المظاهر والمؤشرات التنموية غير المستقرة مدعاة لتحفيز الباحثين خصوصًا المعنيين في الدراسات الاقتصادية الكلية لدراسة الدور الذي تلعبه خدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي الجزائري وقدرتها التأثيرية في النشاط الاقتصادي والعلاقة السببية بينهما.

أولا: مشكلة الدراسة

على الرغم ما يشهده النظام المصرفي الجزائري من تطورات نسبية في تقنيات العمليات المصرفية والخدمات المالية فإن الأثر التنموي لخدمات الوساطة المالية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر هي محل جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية، في الوقت الذي ترتبط التغيرات في معدل النمو الاقتصادي بتغيرات مماثلة وسببية مع التغيرات في خدمات الوساطة المالية في كثير من دول العالم، فإن القراءة الأولية لمؤشرات خدمات الوساطة المالية والنمو في الاقتصاد الحقيقي في الاقتصاد الجزائري تحفز الباحثين على مزيد من البحث والتقصي لمعرفة المساهمة القطاعية لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في النمو الاقتصادي خلال التاريخ المعاصر للاقتصاد الجزائر، وعليه تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

"ماهو أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من1990 -2012؟"

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012؟
- ماهو أثر تخصيص الموارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012؟
- ماهو أثر حشد المدخرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثان بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر للوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2012.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لتخصيص الموارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- الفرضية الفرعية الثالث: لا يوجد أثر لحشد المدخرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسلطيها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2012، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

- تلعب الوظائف المصرفية الوسيطة دورا كبيرا في إمداد الاقتصاد بالسيولة، والتحكم في توجيهها وتخصيصها بكل كفاءة وفاعلية؛
- تكمن أهمية النمو الاقتصادي لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تعد الوظائف المصرفية الوسيطة أحد متغيراتها المهمة التي تناولتها العديد من الدراسات الأجنبية؛
- تعد وظائف (توفير السيولة، حشد المدخرات، تخصيص الموارد) أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، لما لها من تأثير غير مباشر في النشاط الإقتصادي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2012"، حيث قام الباحث بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

- تحديد أثر للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- تحديد أثر لتخصيص الموارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- تحديد أثر لحشد المدخرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- قياس أثر لحشد المدخرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؛
- تقديم توصيات للقائمين على الاقتصاد الجزائري بخصوص تفعيل الوسائط المصرفية الوسيطة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

خامسا: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي لدراسة أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2012)، حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة في جانبها النظري على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية.

كما سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية (1990-2012) الخاصة بكل من أبعاد الوظائف المصرفية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لمعالجة الجانب العملي للبحث.

سادسا: أداة الدراسة

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وسيقوم الباحثان باستخدام وتطوير أنموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة و اختبار فرضياتها سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test)

لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية لكل متغير (stationary)، وسيتم تقدير معادلة النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS.

الجانب النظري

أولا: الوظائف المصرفية الوسيطة

تعتبر خدمات الوساطة المالية أحد المحددات الهامة التي أثارت جدلا واسعًا في الفكر الاقتصادي الحديث، عبر عدة قنوات لها تأثيراتها المحتملة على النشاط الاقتصادي ومعدل النمو،ورغم تعدد هذه القنوات وتباينها، فإن من أهمها: النقود، وحشد وتعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد.

1. العرض النقدي: من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام البنك المركزي بتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد والعملة المساعدة والودائع الجارية الخاصة، بالإضافة إلى أشباه النقود من ودائع آجلة وودائع ادخارية قصيرة الأجل بالبنوك التجارية[1]. مما يمنح الوسطاء الماليين والبنوك القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي، هذه الرؤية التي تبناها في البداية الكينزيون ومعهم كثير من الدراسات التطبيقية المعاصرة تشير بوضوح إلى أهمية النقود في الأنشطة الحقيقية من خلال توفير وتسهيل عملية التبادل الداخلي.

حيث أن هناك من يرى عدم حيادية النقود في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، من خلال أن الزيادة في النمو المتوقع للمعروض النقدي يعمل على تخفيض كلفة التمويل، والذي بدوره يعمل على الرفع من المعجل يريان أن نمو المعروض أو معدل رأس المال -الإنتاج[2]. وهذا ما ينفي مبدأ سيدرسكي المتمثل في الحيادية المطلقة للنقود، فشيوع الأساليب المصرفية واستخدام الشيكات في تحويل الالتزامات المالية يترك أثره على سرعة تداول العملات والودائع المصرفية، وهو الملاحظ خلال العصر الحديث[3]. فكما أن الودائع تحت الطلب حلت بمرور الزمن محل النقود الورقية، فهي بالتالي - الودائع تحت الطلب -حلت محلها عبر الزمن أدوات الائتمان المالية كأدوات للتبادل." فعلى مدى أكثر من نصف قرن ساد اعتقاد جازم لدى كثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة هو الأداة الرئيسة للسياسة النقدية[4]. فالكينزيون يرون على نطاق واسع أن التسلسل التأثيري يأتي من خلال التغيرات النقدية ذات العلاقة الطردية مع سعر الفائدة المؤثر في القرارات الاستثمارية في القطاع الحقيقي ومن ثم في النمو الاقتصادي، فالمؤسسات المالية يمكنها التأثير في النمو الاقتصادي من خلال التوسع في التمويل الخاص أو تمويل المشروعات عبر آليات النقود وسعر الفائدة. إذ أن السعر المرتفع للإقراض يحد من توسع قطاع الأعمال الاستثماري، والاستثمار الخاص في السلع المعمرة والاسكان، ومن ثم انخفاض الناتج الكلي[5]. في حين أن هناك من النقديون من يؤمن بوجود تأثير مباشر للعرض النقدي على أسعار وقيم الأصول من خلال التأثير المباشر في الطلب على الأصول[6].

2. حشد المدخرات: إن عملية حشد المدخرات تعتبر واحدة من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها الوسطاء الماليون. فخدمات الوساطة المالية ماهي في الواقع سوى عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها[7]. هذه المهمة للوسطاء الماليين هي ما يفرق المؤسسات التي تقوم بخدمات الوساطة المالية عن بقية المؤسسات، حيث الجمع بين المدخرين والمستثمرين، وبين المقرضين والمقترضين، فمن الناحية التاريخية استفادت بريطانيا من نظامها المالي لتحقق نموًا اقتصاديًا أكثر من غيرها من الدول بفعل تجميع المدخرات لتمويل المشروعات والابتكارات الحديثة[8]. حيث قامت الثورة الصناعية

بالتمويل طويل الأجل للمشروعات التنموية وقد بلغ هذا التطور أوجه من الناحية الفنية بالوصول لإتاحة الفرصة للمدخرين لادخار أموالهم كأصول نقدية سائلة، في نفس الوقت الذي يتم استخدامها في العمليات التمويلية، مما أتاح قدرة عالية على حشد المدخرات والمساهمة في توزيع وتفتيت المخاطر للمدخرين، فضلا عن إتاحة الفرصة لتحقيق عوائد كافية على مدخراتهم، وهو ما ساهم إيجابًا في مزيد من حشد المدخرات بدلا من استثمارها في السلع المعمرة[9].

كما أن مؤسسات خدمات الوساطة المالية ساهمت في الحد من القيد المالي للفرد في تخطيطه لميزانية دورة حياته الاستهلاكية، فمن خلال أنموذج الأجيال المتداخلة ذي الثلاث فترات، الذي خلص إلى أن المستهلك في المرحلة العمرية الأولى يقترض ليستهلك دون تحقيق دخل، تعقبها المرحلة العمرية الثانية التي يتم فيها تحقيق الدخل لدفع المستحق من القروض في المرحلة العمرية الأولى والادخار للمرحلة العمرية الثالثة، وهو ما سيقود إلى رفع معدل الادخار في الاقتصاد ومن ثم الاستثمار كشرط ضروري للنمو الاقتصادي[10].

3. تخصيص الموارد : إذا كانت وظيفة وآلية تعبئة المدخرات تمثل أحد أهم وظائف الوسطاء الماليين، فإن توجيه المدخرات بعد حشدها وتجميعها لأكثر الاستثمارات انتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للوسطاء الماليين، فالوسطاء الماليون يتعدى دورهم مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض إلى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات العجز، وهو ما يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي حينما تملك وحدات العجز فرصًا استثمارية أفضل من وحدات الفائض[11]، ففي الواقع العملي يملك كل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي مدخرات فائضة عن الحاجة والاستثمار الآني ذو الإنتاجية الحدية المتدنية، بحيث يسهم الوسطاء الماليون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية، وإتاحتها لوحدات العجز من قطاعي الأعمال والعائلي المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدات رأس المال، ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال[12].

فعوائد الاستثمار تخضع لنوعين من المخاطرة، أحدهما مخاطر الانتاجية الناشئة من نقص المعلومة التقنية بينما الآخر يعود لمستقبل الطلب على الإنتاج، هذان النوعان من المخاطر لهما اثر ظاهر على تخصيص الموارد حيث التثبيط عن الاستثمار والرغبة في الاحتفاظ بالسيولة قليلة العائد والانتاجية والمخاطرة، وهو ما يعني أن وجود وسطاء ماليين يسهم في قدرة الإقتصاد على إدارة مخاطر السيولة بفعالية ويقود لزيادة نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المنتجة بدلا من تعطيلها مما يعجل من النمو الاقتصادي[13]، والجدول رقم (4) يوضح تطور الوظائف المصرفية الوسيطة في الجزائر خلال السنوات 1990-2012 كما يلي:

الشكل رقم (1) تطور الوظائف المصرفية الوسيطة في الجزائر من سنة (1990-2012) الوحدة(نسبة الى الناتج الداخلي الخام)

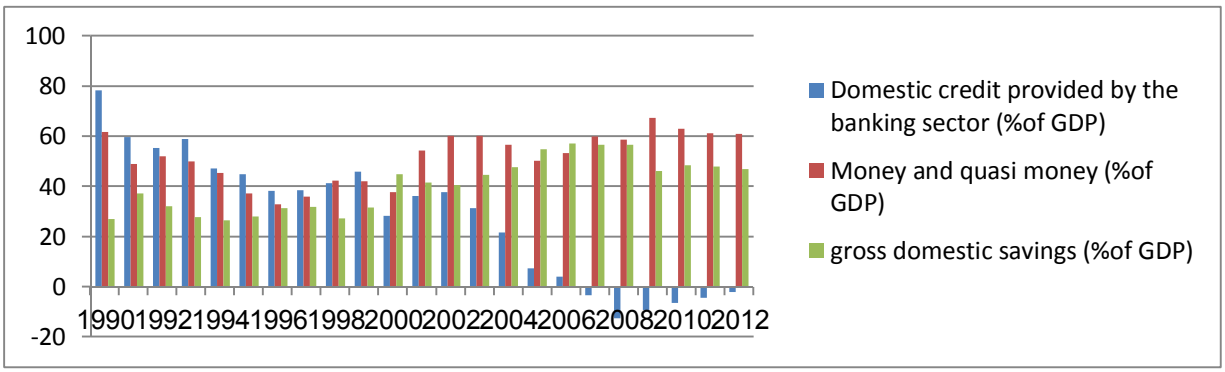

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال بيانات البنك الدولي

ثانيا: النمو الاقتصادي

هدف أي دولة من خلال التجارة الخارجية هو زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعرفه فليب بيرو: " هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"[15].

أما كوسوف فيرى:" أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي". ويؤكد بونيه:"أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية،تقاس بتغيرات كمية "[16].

ومن خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

وبتالي يبرز لنا أنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في الناتج الحقيقي الخام؛
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالإنتاج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

ويعتبر الارتفاع والانخفاض في معدل النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن وتدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو المسجلة في اقتصاداتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا[17].

تطور النمو الاقتصادي في الجزائر: إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين نشاطها الاقتصادي، والجدول رقم (4) التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال السنوات 1990-2012 كما يلي:

الشكل رقم (2) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة (1990-2012)

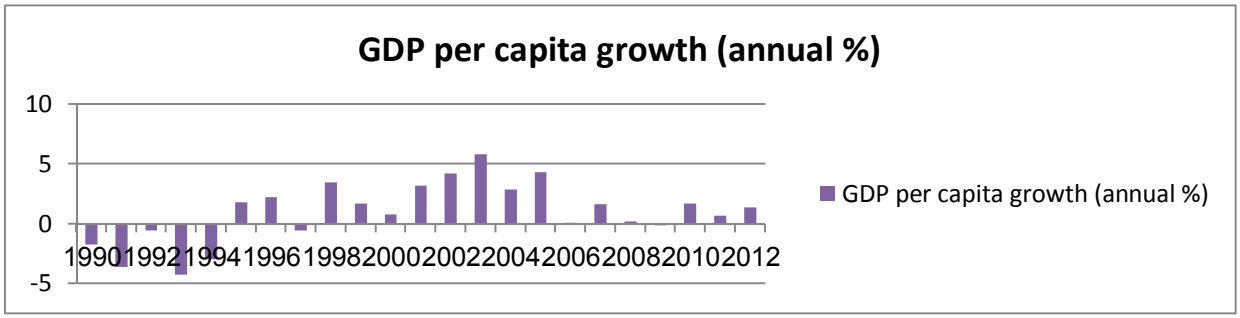

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل (2) أعلاه نلاحظ أن الفترة بين 1990-2012 عرفت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة ، حيث شهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس سلبا على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994-1999 ، ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 8 % برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية.

الجانب التطبيقي

من أجل الإجابة على اسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات نقوم بتقدير نموذج انحدار نمو الناتج الداخلي الخام الفردي على مؤشرات الوساطة المالية الثلاثة: العرض النقدي (M2)، حشد المدخرات (saving) وتخصيص الموارد التي نقوم بتقريبها الى مؤشر مجموع القروض المحلية الممنوحة من طرف الجهاز البنكي (credit) خلال الفترة 1990-2012 بحيث أن البيانات تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، تستعمل الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية . تستعمل الدراسة ايضا النمو الاقتصادي المبطأ بفترة واحدة كمتغير مفسر (مستقل).

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 y_{t-1} + \beta_3 (M2)_t + \mu_t$$

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 y_{t-1} + \beta_3 (credit)_t + \mu_t$$

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 y_{t-1} + \beta_3 (saving)_t + \mu_t$$

y_t: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي الحقيقي بالدولار الامريكي و المثبت باسعار سنة الاساس 2005.

y_{t-1}: نمو الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة (المبطا بفترة واحدة)

μ_t: قيمة البواقي في فترة الدراسة

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: المعلمات محل التقدير.

والجدول التالي يعرض بعض الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	CREDIT	M2	SAVING	Y
Mean	0.277286	0.518934	0.406725	0.010953
Median	0.362896	0.533335	0.415135	0.015165
Maximum	0.784329	0.674040	0.570618	0.058018
Minimum	-0.126222	0.330058	0.265572	-0.042640
Std. Dev.	0.261209	0.099565	0.105736	0.025364
Observations	23	23	23	22

أثبتت اختبارات جذور الوحدة للسلاسل الزمنية Augmented Dickey Fuller and Phillipe Perron) أن كل السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة عند المستوى في حين أن سلاسل الدراسة تستقر عند التفاضل الأول (تفاصيل نتائج الاستقرارية موضحة في الملحق رقم (1).

تقدير أنموذج و نتائج الدراسة:

يلخص الجدول رقم (2) نتائج تقدير نماذج الدراسة:

الجدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Independent variables (explanatory)	Model 1	Model 2	Model 3
Lagged(y) y_{t-1}	0.42- (2.04)*	0.42- (2.01)*	-0.44 (2.12)*
M2	0.05 (0.57)		
Credit		0.03 (0.47)	
saving			-0.08 (0.80)

The constant	0.001 (0.3)	(0.003) (0.52)	0.002 (0.45)
R-squared	20%	19%	21%
Adjusted R-squared	11%	10%	12%
F-statistic	2.18	2.11	2.37

Values in parenthesis are the absolute values of the t-statistics. *, **, *** indicate significance at 10%, 5% and 1% respectively.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2012، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة (اختبار جذر الوحدة، أنموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى)، توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

1. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين التوسع النقدي ونسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز البنكي، وبين التوسع النقدي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، في حين نجد أن العلاقة سلبية بين نسبة الادخار ومعدل النمو الاقتصادي؛
2. تبين من نتائج التحليل أن إحصائية ستيودنت لمقدرات المعادلات الثلاثة تعكس عدم معنوية النتائج ما يؤكد فرضيات الدراسة اي أن مؤشرات الوساطة المالية المستعملة في البحث لا تساهم في دفع النمو الاقتصادي للجزائر وهو ما يؤكد عدم فاعلية الجهاز البنكي الجزائري، فالإشارة السالبة التي أعطاها الأنموذج الثالث تجزم بوجود الفجوة بين الادخار والاستثمار أي أن المدخرات لا توجه للاستثمار المنتج، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي بل ويجعل النظام المصرفي غير فعال في الدورة الاقتصادية؛
3. تبين نتائج الدراسة عدم معنوية النتائج تعكس كذلك عدم فاعلية السياسة النقدية في دفع النمو الاقتصادي وعجلة التنمية خلال فترة الدراسة فنسبة القروض والتوسع النقدي لم تسير بطريقة ناجعة لتحقيق ذلك؛
4. توضح نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 يتراوح بين 19% و21%، أي أن المتغيرات المستقلة المحددة في الأنموذج تفسر فقط حوالي 20% من اختلافات النمو الاقتصادي (المتغير التابع) وهذا ما يمكن تفسيره بوجود متغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج الدراسة، وتفسر النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها دولة نفطية حيث يمكن إدراج : الريع البترولي، السياسة المالية، جودة المؤسسات...الخ.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة القياسية ومن خلال عرض واقع وظائف الوساطة المالية الثلاثة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، توصي الدراسة بما يلي:

1. عدم فاعلية وظائف الوساطة المالية في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر تعكس عدم جودة الاصلاحات المالية المنتهجة خلال فترة الدراسة 1990-2012 مما يستوجب إعادة النظر في تلك الاصلاحات بطريقة تمكنها

من حسن ادارة الموارد المالية و التنسيق بين عناصر الدورة الاقتصادية؛

2. تقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال تشجيع قروض الاستثمار، حيث أن ارتفاع نسبة الادخار يرفع من السيولة المثبطة وبالتالي عرقلة حركة النمو الاقتصادي؛

3. خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة للاقتصاد فعدم مساهمة نسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز البنكي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم جدوى تلك القروض؛

4. التركيز على الدور المالي والحيوي للجهاز البنكي بكل عناصره ووظائفه، فاقتصار هذا الجهاز على بنوك عمومية تنحصر وظيفتها في ادخال و اخراج السيولة، سيحول دون دفع النمو الاقتصادي؛

5.إعطاء اهمية لسوق المال و دوره التمويلي لكن بشرط خلق محيط يمكن من تطوير الثقافة المالية والاستثمارية في المجتمع الجزائري؛

6. تنويع المنتجات والخدمات المالية الموجهة من طرف المصارف العمومية لتكون منافسة لنظيرتها الاجنبية خاصة من خلال عرضها لمنتجات مالية اسلامية، حيث أن ندرة هذا النوع من المنتجات في مجتمع مسلم قد يكون السبب الأول في تثبيط حركة البنوك.

قائمة المراجع والهوامش

1. Atindéhou, Roger B, Gueyie, Jean Pierre, and Amenounve, Edoh Kossi, (2005), Financial intermediation and economic growth: evidence from Western Africa, Applied Financial Economics, Volume 15, Number 11, 1 July, pp. 777-790(14).
2. Barro, Robert-J. and Sala-i-Martin, Xavier (1992), Public Finance in Models of Economic Growth, Review-of-Economic-Studies; 59(4), pp. 645-61.
3. Bencivenga, V. and B. Smith (1991) Financial Intermediation and Endogenous Growth, Review of Economic Studies, 58, pp. 195-209.
4. Bernanke, B. and Gertler (1995), M. Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission, The Journal of Economic Perspective, V(9) 4. pp. 213-40.
5. Berthelemy, Claude and Varoudakis, Aristomene (1996), Economic Growth, Convergence Clubs, and the Role of Financial Development, Oxford Economic Papers; 48(2), pp.300-328.
6. Fisher, Jonas-D. M (1997), Comment on The Optimum Quantity of Money. Journal of Money, Credit, and Banking; 29(4), Part 2 , pages 719-24.
7. Greenwood, J. and B. Jovanovic (1990) Financial Development, Growth, And The Distribution Of Income. Journal of Political Economy, (98) 5, pp.1076-1107.
8. Ireland Peter N. (1994), Money and Growth: An Alternative Approach, Tae American Economic Review, 84(1) pp. 47-65.
9. Levine, Ross, Norman Loayza and T. Beck (2000). Financial intermediation and growth: causality and causes. Journal of Monetary Economics, August, 46(1), 31-77
10. Roubini, N. and X. Sala-i-Martin (1992), Financial Repression and Economic Growth, Journal of Development Economics, 39, pp. 5-30
11. Sidrausky, Miguel (1967), Rational and Patterns of Growth in Monetary Economy, Economic Review, May 1967, 57(2), pp. 534-44
12. Spears, Annie (1992), The Role of Financial Intermediation in Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Canadian-Journal-of-Development-Studies, 13(3), pp. 361-80.

13. Tobin James (1965), Money and Economic Growth, Economitrica, Oct. 1965, 33(4), pp. 671-84.

14. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2013.P8.

15. Nworji, Ifeanyi Desmond., Okwu, Andy Titus., Obiwuru Timothy C. "Effects of public expenditure on economic growth in nigeria: a disaggegated time series analysis., International Journal of Management Sciences and Business Research, 2012, Vol. 1, Issue 7. p.65.

16 Abu, N. Abdullahi, U. (2010) Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, 1970-

2008: A Disaggregated Analysis, Business and Economics Journal, Volume 4 pages. 2-4.

17. بودخدخ كريم،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009". مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 31.

18. International Monetary Fund , OP .CIT ,P9 .

الملحق رقم 1

ملخص نتائج اختبار ADF(Augmented Dickey-Fuller) عند المستوى بوجود اتجاه و مقطع

Series	Prob.	Lag	Max Lag
CREDIT	0.3949	0	4
M2	0.4435	1	4
SAVING	0.6496	0	4
Y	0.1973	0	4

نتائج اختبار ADF عند التفاضل الاول

Series	Prob.	Lag	Max Lag
D(CREDIT)	0.0040	0	4
D(M2)	0.0108	0	4
D(SAVING)	0.0064	0	4
D(Y)	0.0001	0	4

نتائج اختبار Phillippe Perron (PP) عند المستوى و بوجود اتجاه و مقطع

Series	Prob.	Bandwidth
CREDIT	0.3389	1.0
M2	0.1543	2.0
SAVING	0.5862	1.0
Y	0.2127	1.0

نتائج اختبار PP عند التفاضل الأول

Series	Prob.	Bandwidth
D(CREDIT)	0.0040	0.0
D(M2)	0.0107	2.0
D(SAVING)	0.0064	2.0
D(Y)	0.0000	9.0